

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/١١٠٣

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العباينة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

المميز :

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٨ خ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في قرار محكمة
الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/٨١٤) والقاضي : (بحبس المميز بالأشغال
الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والصادر بمثابة الوجاهي في ٢٤/٩/٢٠١٤) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- إن اعتراف المميز أمام الشرطة وسعادة المدعي العام خلافاً للواقع .
- ٢- إن المجني عليها بعد تبليغ أهلها فلت مع شخص آخر وادعت على المميز
بعد سنة .

٣- إن القرار متناقض مع بعضه ولم تزن المحكمة البيانات وزناً صحيحاً .

ملتسماً :

١- الإفراج عن المميز لتقديمه التمييز .

٢- قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم .

٣- وفي الموضوع فسخ القرار المميز وإصدار القرار المناسب .

* وبتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية يطلب فيها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهم التهمتين التاليتين :

١. جناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

٢. جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة في :

إن المجني عليها لمولودة بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٣
تعرفت على المتهم قبل سنة من الملاحقة في هذه القضية الكائنة بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٥ واستدرجها إلى شقة في منطقة القلعة وواقعها من الأمام والخلف

وبعدها بفترة وجيزة استدرجها إلى منزل ذويه وواقعها من الأمام ، وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها رقم (٢٠١٤/٨١٤) تاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤ توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إن المتهم كان قد تعرف على المجني عليها

المولودة بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٣ وذلك في الشهر الثاني من العام ٢٠١٣ ، وأنه وفي تلك الفترة وفي أحد الأيام قامت المجني عليها بمقابلته في منطقة القنعة في مدينة العقبة بناءً على طلبه والذي قام باصطحابها إلى إحدى الشقق في المنطقة ذاتها وهناك قام المتهم بالتحسيس على جسد المجني عليها ومن ثم قام بإنزال بنطاله وقامت المجني عليها بلعق قضيبه حتى استمنى على وجهها ومن ثم غادرت المجني عليها المكان .

وبعد هذه الواقعة بحوالي أسبوع قابل المتهم المجني عليها في أحد شوارع مدينة العقبة وقام باصطحابها إلى منزل ذويه الكائن في المدينة ذاتها ، وهناك قام بإنزال بنطاله وأخرج قضيبه حيث قامت المجني عليها بلعقه إلى أن استمنى خارج فمها ومن ثم غادرت المجني عليها المنزل وفي شهر شباط من هذا العام قامت المجني عليها بمغادرة منزل ذويها حيث قام والدها بالتعميم على فقدانها ولدى العثور عليها والتحقيق معها ذكرت ما فعله المتهم بها حيث جرى القبض عليها وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على وقائع الدعوى قررت المحكمة ما يلي :

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية واقعة أنثى وفقاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات (المكررة للمرة الثانية) .

ثانياً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جناية موقعة أنثى وفقاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات إلى جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات وتجريمه بهذا الوصف .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم وبالاستناد لما ورد فيه قررت المحكمة وعملاً بالمادة (١/٢٩٨) عقوبات الحكم على المجرم بالشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم عن كل جنائية من الجنائيتين اللتين جُرم بهما وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين لتصبح العقوبة الواجبة التنفيذ بحقه الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم وتضمينه نفقات المحاكمة .

لم يرتضِ المحكوم عليه بهذا الحكم قطعاً فيه تمييزاً للأسباب الواردة فيه .

وعن أسباب الطعن التي تدور حول وزن البينة ومنها الاعتراف .

وفي ذلك نجد إن المتهم اعترف بإفادته أمام حماية الأسرة والمدعي العام بأن المجني عليها قامت بلعق قضيبه والاستمنااء على وجهها مرتين وبرضاها بعد أن طلب منها ذلك وقدمت البينة على أنه أداها طوعاً واختياراً إضافة إلى أن الاعتراف أمام المدعي العام يعتبر بينة قانونية للإدانة .

وإن اعترافه لدى المحقق والمدعي العام وباقي بينة النيابة العامة جاءت متساندة.

وحيث إن المحكمة استعرضت وقائع الدعوى وبيناتها واستخلصت الواقعة الجرمية من الأدلة التي اقتنعت بها ودلت على ذلك وبنيت حكمها عليها وهي بينات

قانونية مستمدة من أوراق الدعوى واقتطفت فقرات منها في قرارها المطعون فيه ووجدت أن ما قام به المتهم تمثلت للمرة الأولى بإخراج قضيبه ووضعه في فم المجني عليها والتحسيس على جسدها وكررها مرة ثانية وفي وقت آخر وكان برضا المجني عليها إنما يشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين فإن قرارها موافق للقانون والأصول ونؤيدها فيما ذهبت إليه وهذه الأسباب لا تتال منه مما يتعين ردها .

لـ هذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٤/١٠/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق ب. ع